رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

قراءة في 17 تشرين

بعد مرور عام على اندلاع "17 تشرين"، تفرض الوقائع قراءة استرجاعية لمعرفة ما حصل. كما تفرض قراءة استشرافية للتبصر في احوال البلد الذي اذا سقط سيسقط على الجميع. من يريد تصنيف ما حصل على انه "حراك غاضب" اما انه جاهل او يخاف التغيير. اما من يريد تصنيفه على انه "ثورة" صافية فانه يبالغ ويبث امانا اكثر مما يوصف حقيقة. لكن الاكيد هو ان ما حصل يتوّج سلسلة من التحركات تعود الى العام 2011 مع حملة اسقاط النظام الطائفي وصولا الى "17 تشرين" مرورا بحراك العام 2016.

عمليا، ما من مؤشر في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والصحة والتربية والبيئة، الا وكان يؤشر الى ان "شرارة ما" ستندلع من "مكان ما". لكن احدا لم يتوقع ان تخرج كثرة لبنانية وازنة ومحترمة في "ثورة" تحمل اعتراضا على كل شيء، لكن من دون ان تطرح قيادة او مشروعا بديلا موازيا لما ترفضه. ما كانت ترفضه هو كل شيء. رفضها بالمعنى العريض للرفض كان محقا على وجه العموم، لان الدولة كان قد اصاب منها الاهتراء مقتلا. اذ صار من النادر وجود مكان لا يتحكم فيه الفساد والمحسوبيات الطائفية والمذهبية. استحكمت الطائفية والمذهبية بكل شيء حتى تمزق النسيج الوطني شرّ تمزق. راحت الجماعات الطائفية والمذهبية والحزبية ترفع جدار الكراهية بازاء بعضها البعض، وكان من الطبيعي لهذه الجماعات ان تسيطر على المشهد لانها كتل، بينما كان يتعذر على المواطنين ذلك. ليس لانهم قُصّر او اقل وعيا، بل على العكس من ذلك تماما فهم يتمتعون بوعي فردي حر يجعلهم يميزون بدقة بين الايمان وبين العلاقة مع الاخر، فضلا عن قدرتهم على الفصل بين السياسي المدنس والاعتقاد الروحي بما هو مقدس. جمعتهم المرارة من كيان استعصى ان يصبح دولة جراء التحكم الطائفي.

كل شيء كان ينهار، والكل يشاهد ولا يبادر مراهنا على قدرة اللبناني على التكيف. لكن هذه المرة لم يطابق حساب الحقل حساب البيدر، فكان الانفجار الكبير في اعقاب فرض ضرائب على الواتساب هاتف الفقراء. كبيرة الكبائر كانت في الانهيار الاقتصادي ما جعل من تتابع الاحداث مأساة وجودية طاولت اللبنانيين في قوتهم، وكذلك طاولت ودائع اعمارهم وعرق السنين، فصار ما يمتلكونه موجوداً رقميا فقط. ما من شيء في اهتراء الادارات العامة الا وكان يبرر للناس النزول الى الشارع، لكن في المقابل ما من شيء يبرر للدولة واداراتها العامة ان تبقى مكتوفة الايدي امام كل الانهيار الذي حصل، وان تبقى اسيرة صراعات السلطة ومناكفاتها في كل شيء وعلى كل شيء. المثير للاستغراب هو ان شيئا لم يتحسن، حتى انه لم يقف عند قعر محدد، بل لا يزال يواصل سقوطه الحر، ولا قعر مرئيا لهذا السقوط.

كل ما تقدم لا يعفي "17 تشرين" من قراءة نقدية لذاتها وليس لصالح السلطة او المنظومة السياسية. ما فعلته ليس قليلا ولا عابرا في تاريخ البلد. وهو تراوح بين "الثورة" في الايام الاولى، نزولا الى "الحراك"، مرورا بـ"الانتفاضة". لكل من هذه الاطوار حيثيات شديدة الصلة بتركيبة لبنان. لكن اهم ما كشفه هذا العام حتى الساعة، هو قوة "المنظومة السياسية" التي قد تكون اهتزت لكنها لم تتصدع، بدليل ان اي جديد فعلي في بناء الدولة لم يحصل. بل على العكس من ذلك، لم يبق انهيار الا ونزل بنا. صارت الفضائح تسري في مجتمعنا كأنها احاديث اجتماعية. صار المشهد استعراضيا اكثر من كونه فاعلية قادرة على احداث تغيير جدي وفعلي.

صحيح ان السياسة الاقتصادية، المبنية على الخدمات وعلى الديون، لا يُعوّل عليها من دون اصلاحات ورؤى واضحة. كلنا الان في حفرة مشتركة، ان لم نبادر قبل فوات الاوان سيسقط الهيكل المهترئ لا محالة على رؤوسنا جميعا.

إلى العدد المقبل